المحور السادس: وظائف الدولة

تمارس الدولة المعاصرة نوعين من الوظائف، وظائف قانونية وأخرى سياسية، وهذا ما سوف نتناوله تباعاً:

تنحصر وظائف الدولة القانونية بوظيفة (التشريع والتنفيذ والقضاء.)

-**التشريع:** من المعروف في انظمة الحكم الديمقراطية تتولى السلطة التشريعية (البرلمان(مهمة تشريع القوانين، وهذه القوانين تنفذ من قبل السلطة التنفيذية ولابد للأفراد الالتزام بتطبيقها، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الكثير من القوانين المشرعة بالبرلمان هي أساسيا مشروعات قوانين تم مناقشتها في السلطة التنفيذية ورفعت إلى البرلمان لاقرارها.

التنفيذ: تتولى مهمة تنفيذ القوانين في الدولة مؤسسة تدعى الحكومة، بعد تشريعيا من قبل البرلمان، وتختلف بنية الحكومة باختلاف أنظمة الحكم. ففي أنظمة الحكم الرئاسية تتكون الحكومة من رئيس الجمهورية والوزراء، بينما في انظمة الحكم البرلمانية فأنها تتكون من رئيس الوزراء والوزراء، وكذلك الحال في انظمة الحكم المختلطة، اذا المهمة الأساسية في جميع أنواع انظمة الحكم هو تنفيذ القوانين المشرعة من البرلمان.

القضاء: تتولى مهمة القيام بوظيفة القضاء في الدولة السلطة القضائية المتمثلة في المحاكم والهيئات القضائية، وتشمل وظيفة القضاء، الفصل بين النزاعات التي تحدث بين مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، وبين الأفراد على الصعيد المركزي والمحلي، كما تقوم السلطة القضائية بمهمة تفسير الدستور والقوانين النافذة ومدى مطابقتها للدستور، ولأهمية الوظيفة القضائية للمجتمع والدولة ينبغي أن تكون مستقلة ونزيهة وعادلة وتمارس من أهل الاختصاص والخبرة، وبعيدة عن كل الضغوط والتدخلات السياسية.

وظائف الدو لة السياسية:

من أهم الوظائف السياسية للدولة هي الحفاظ عمى أمن المجتمع والدولة داخليا وخارجياً، اقامة العدل بين المواطنين، تحقيق التنمية الشاملة

-1الحفاظ على أمن المجتمع والدولة داخلياً وخارجياً: من أهم المهام التي تقع عمى عاتق الدولة توفير الامن ، سواء عمى المستوى الخارجي المتمثل بالحفاظ عمى استقلال الدولة وسيادتها من التدخلات والاعتداءات الخارجية، وتتولى هذه المهمة القوات المسلحة بمختلف اصنافها، أما على المستوى الداخلي ونقصد هنا الأمن الداخلي فتقع المهمة على عاتق الشرطة وقوى الأمن الداخلي التي عليها مهمة الحفاظ عمى الأرواح والممتلكات العامة والخاصة ومنع الاعتداء

- 2 .اقامة العدل بين الموطنين: أن تطبيق الدستور والقوانين النافذة دون تمييز بو الذي يكفل العدالة ولو نسبياً بين الافراد، وهنا لابد من التمييز بين العدل والمساواة، فالأخيرة لا يمكن أن تحقق العدالة، لان العدالة هي التمييز بين الأفراد على أساس الاستحقاق

- 3 .تحقيق التنمية الشاملة: من مهام الدولة هو تحقيق التنمية سواء على المستوى الاقتصادي او الاجتماعي والثقافي و السياسي، ولتحقيق التنمية البد من وجود هدف معين للدولة فيما يخص مستوى التنمية، وهذا الهدف يحتاج إلى خطط وتنظيم، والخطط تحتاج إلى أدوات لتنفيذها، أي توظيف الإمكانات المادية والبشرية للوصول إلى الهدف لتحقيق التنمية الشاملة.